المحاضرة رقم 07: المقترب الوظيفي

1.تعريف الوظيفة:

يرى الباحث هوراس كالن Horace Kallen أن المعاني المحددة للوظيفة هي: الانتقال والأنماط الديناميكية والعمليات والنمو والامتداد والانبثاق. في حين يرى الباحث الفن جولدنر Alven Gouldner أن " الاتجاه الوظيفي يمكننا من تبصر وتفهم أفضل لطبيعة العلاقة السببية بين الظواهر الاجتماعية، فإذا كانت العلاقة السببية تجيب عن (لماذا؟) فان الاتجاه الوظيفي يجيب عن (ما الداعي؟)، وعلى الرغم منان الاتجاه الوظيفي قد لا يستطيع تفسير نشأة الأنساق الاجتماعية أو تشكلها بدقة، إلا أنه يمكننا من فهم السبب الذي من اجله تؤدي بعض عناصر هذه الأنساق دورا ملحوظا في بقاءها."

أما الباحث روبرت ميرتون Robert Merton فيرى ن الوظيفية: " تتمثل في تلك النتائج أو الآثار التي يمكن ملاحظته والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في نسق معين."

فالوظيفة تيار محافظ لا ينشد التغيير الراديكالي وإنما إذا كان ولا بد من التغيير فيجب أن يكون تغييرا جزئيا في الأنظمة الفرعية للنظام الكلي وهذا لكيلا يختل النظام الكلي.

2. تعريف المقترب الوظيفي (التحليل البنائي الوظيفي):

يقوم التحليل البنائي الوظيفي أساسا على افتراض مبدئي مؤداه أن النظام السياسي هو ذلك النسق من التفاعلات التي توجد في المجتمع من أجل تحقيق وظائف التكامل والتكيف داخليا. ومعنى هذا أن النظام السياسي النامي يتميز بخصائص وسمات معينة، تتمثل في شمولية النظام السياسي لكافة التفاعلات السياسية التي تتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها أدوارا وأنشطة معينة، وأن هذه الوحدات لا توجد بمعزل عن بعضها، ولا تمارس أدوارها دون ارتباط أو تأثير متبادل بينها.

3.خصائص الاقتراب الوظيفي:

– يستند الاقتراب الوظيفي في مهمته التنظيمية إلى فكرة الكل الذي يتكون من أجزاء يؤدي كل جزء منها دوره، ويعتمد في هذا الأداء على غيره من الأجزاء الأخرى.

– يستند الاقتراب الوظيفي إلى سعي الأجزاء المتجانسة وظيفيا نحو تحقيق التوازن التلائمي لمتبادل بين الأجزاء التي يشكلها الكل، مما يعني أن الاقتراب الوظيفي وسيلة للمحافظة على تماسك النسق الاجتماعي وتوازنه. بمعنى المحافظة على البناء المتكامل للمجتمع ككل نسقي، وذلك عن طريق قيام كل مؤسسات المجتمع بوظائفها كوظيفة التكيف التي يقوم بها النسق الفرعي الاقتصادي،ووظيفة التكامل التي تقوم بها المؤسسات التربوية والدينية للمجتمع، ووظيفة المحافظة على النمط الذي تقوم به المؤسسات الثقافية والأسرة ووسائل الإعلام.

– يعتمد الاقتراب الوظيفي في البحوث السياسية على دراسة وتحليل وظائف النظام السياسي، فقد جاء لتغطية النقص المنهجي المتمثل في وظيفة الظواهر السياسية.

4.مبادئ الاقتراب الوظيفي:

– إن جوهر التفسير الوظيفي هو دراسة الأنشطة التي يستلزمها استمرار النظام موضوع البحث، حيث أن النظام السياسي هو بمثابة نسق يضم بدوره انساقا فرعية يؤدي كل منها وظيفة أو أكثر، تتساند هذه الأنساق وظيفيا من اجل الحفاظ على توازن النسق الأم.

– إن النظام السياسي ينزع دوما نحو التوازن والاستقرار وذلك عن طريق آليات التكيف المتأصلة فيه، فإذا حدث تغير بأحد انساق هاو كان أداءه غير وظيفي انتابته حالة من الاختلال فيسعى للفكاك منها والعودة إلى نقطة التوازن سواء بتعديل نمط أداءه أو الاستعانة بالياته التنظيمية.

– إن التغير السياسي عند الوظيفيين من طبيعة تدريجية ومرادف للتأقلم، فهو ليس تغيرا ثوريا، كما أن مصدره ليس الحركات الجماهيرية وإنما التجديد من قبل البعض داخل المجتمع.

– إن بقاء النظام يعتمد على رضاء قيمي بمعنى قبول وتمسك غالبية أعضاءه بمجموعة من المبادئ والقيم.

– إن وجود واستمرار أي نسق فرعي دليل على أنه نافع وظيفيا، وهو ما يعرف بفكرة اللزومية الوظيفية، فالفساد نسق فرعي وظيفي إذ يساهم في استقرار النظام. ونفس الشيء يقال بالنسبة للسلبية السياسية.

5. الاقتراب الوظيفي عند جابرائيل ألموند

يعد جابرائيل ألموند رائد البنائية الوظيفية في علم السياسة قد نشر أول عمل له في عام 1956 و ذلك في مقال حمل عنوانه " النظم السياسية المقارنة " متأثرا بكتاب "دافيد ايستون " لنظام السياسي تم نشره بمعية " كولمان " كتاب " السياسة في البلدان النامية " عام 1960. حيث ركز الباحثان في كتابهما على وظائف النظام السياسي و قسماهما إلى مجموعتين:

أ. **وظائف المدخلات** : و تمثل التنشئة السياسية و التجنيد السياسي و الاتصال السياسي و التعبير عن المصالح و تجميع المصالح.

ب. **وظائف المخرجات** : و تمثل صنع القاعدة و تنفيذ القاعدة و الثقافة طبقا للقاعدة.

و يعني ألموند بالوظيفة " مجموعة الأنشطة الضرورية التي على النظام إنجازها ليضمن بقاءه و استمراره ككل و تتحقق أهداف النظام سياسي عندما تنجز الأبنية وظائفها المحددة لها. بعد الانتقادات التي وجهت إلى ألموند قام بتطوير كتابه مع "باول" و إصداره في سنة 1966 تحت عنوان " السياسة المقارنة " قسم فيه وظائف النظام السياسي على ثلاث مستويات و هي:

أ. **المستوى الأول** : قدرات النظام السياسي و تتمثل في:

1. القدرة الإستراتيجية : و تشير إلى قدرة النظام السياسي على جلب الموارد المادية و البشرية من البيئتين الداخلية و الخارجية و تمكن القدرات الأخرى من تحقيق أهداف هذه القدرة و كيفية القيام بدلك كله.

2.القدرة التنظيمية : و تشير إلى مقارنة السلطة أو النظام السياسي للرقابة على السلوك الأفراد و الجماعات الخاضعة للنظام باستخدام القوة الشرعية.

3. القدرة التوزيعية : و تشير إلى توزيع السلع و الخدمات و مقامر التكريم و المراتب و الفرص من مختلف الأنواع التي يقوم بها النظام سياسي نحو الأفراد و الجماعات في المجتمع.

4.القدرة الرمزية : و تعني معدل تدفق الرموز الفاعلة من النظام سياسي إلى داخل المجتمع أو البيئة الدولية و تتضمن المخرجات الرمزية التأكيدات على القيم التي تقوم بها النخب و استعراض الأعلام ، فرق ، جنود ..... الخ.

5. القدرة الاستجابية : و تتكون من العلاقة بين المدخلات و المخرجات أي لمن يستجيب النظام السياسي ؟ و في أي مجال من مجالات السياسية يكون مستجيبا ؟.

6. القدرة الدولية : و تتضمن القدرات السابقة الذكر و لكن على المستوى الدولي.

ب.المستوى الثاني: وظائف التحويل و تشمل:

1.التعبير عن المصلحة : و تشير إلى العملية التي يبرزها الأفراد و الجماعات مطالبهم لصانعي القرار السياسي ، و تمثل هذه الخطوة الأولى في عملية التحويل السياسي المتعلقة بتحويل المدخلات إلى

المخرجات و يتم التعبير عن المصلحة بواسطة أبنية عديدة مختلفة و بوسائل متعددة و متنوعة مثل : التظاهرات و البيانات.

2 .تجميع المصالح : و هي وظيفة تحويل المطالب إلى بدائل لسياسة عامة تقوم بها الأحزاب السياسية و الجهاز البيروقراطي.

3 .الوظائف الحكومية و أبنيتها : و تشمل ثلاث وظائف و هي:

– **وظيفة صنع القاعدة** : و هي التشريع التي تتسع لتشمل أبنية عديدة من بينها السلطة التشريعية و يصعب تحديد الهيئات و المؤسسات المنخرطة في هذه العملية و طرقها و أنماطها.

– **وظيفة تطبيق القاعدة** : و تتعلق بالأجهزة التنفيذية المتمثلة في الأجهزة البيروقراطية المختلفة.

وظيفة التقاضي بموجب القاعدة: ترتبط بالنظام القضائي السائد.

– **وظيفة الاتصال:** و تشير إلى عملية انتقال المعلومات من البيئة نحو النظام السياسي و العكس.

ج. المستوى الثالث :وظائف للحفاظ على النمو و التكيف:

و تتمثل في وظيفتي الاتصال السياسي و التنشئة السياسية : تلعب وسائل الاتصال الجماهيري أدوارا كبيرة في ترسيخ المعتقدات مشتركة عن السياسة فقد تكون قوة لمساندة الوحدة الوطنية كما تساعد على عملية التحديث و تساعد على الاندماج و تذويب الفوارق المتعلقة بالعادات و التقاليد و تلعب الأحزاب السياسية و الجماعات و قادة الرأي دورا كبيرا في تطوير ثقافة سياسية مستقرة و موحدة إلى جانب الأدوات الرسمية و التنظيمات السابقة كذلك الأسر.